تجارب عن مكافحة الفساد

أولا: تجارب عن دول لازالت تعاني من الفساد

1- تجربة الجزائر

1-1- طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد وآليات مكافحتها في الجزائر

❖ **طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد:**

لا شك في أن مواجهة الفساد عملية صعبة تتطلب جهودا كبيرة وخطط وإجراءات طويلة الأمد .ويعود هذا إلى أسباب عديدة منها أن الفساد كان موجودا منذ القدم وأنه كان يتجدد في مجالاته وأشكاله وآثاره من
فترة إلى أخرى .كما أن الوظيفة العامة تعكس المجتمع الذي تعيش فيه .فالعاملين في الوظيفة العامة هم أفراد من المجتمع يحملون قيم المجتمع وأعرافه، وكما يتواجد الأفراد الصالحون في المجتمع فإن الأفراد الفاسدين موجودون أيضا في هذا المجتمع . هذا بالإضافة إلى أن الفساد يتسم بالسرية مما يجعل مسألة اكتشافه ومعاقبة فاعليه مسألة عسيرة للغاية.

لذلك فإن أساليب مواجهة الفساد تكون متنوعة ومختلفة فمنها المباشرة ومنها غير المباشرة كما أن منها الأساليب الوقائية وهي الأفضل والأرخص تكلفة ومنها الأساليب العلاجية وعموما فإن تغير أشكال وصور الفساد تستلزم تغير أساليب ووسائل محاربته ومقاومته وتجدد هذه الأساليب وتطورها لمواجهة الظاهرة الفساد الإداري، لكن محاربة الفساد تتطلب استراتيجيات محددة يتم الالتزام بها.

وقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل أهمها:

- **المحاسبة** : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية، الإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية؛
- **المساءلة** : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة(أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين)حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب؛

- **الشفافية :** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين(المنتفعين من الخدمة أو ممولها)وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية؛
- **النزاهة** : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

❖ **آليات مكافحة الفساد في الجزائر:**

لقد أولت الجزائر أهمية قصوى من أجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003 ، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أفريل 2004 خلالها - بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128 04 ، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم01 /06 الصادر2006/04/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر المرسوم رقم 06 / 414 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات والمرسوم 06 / 415المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01 05 /المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 12 -02 الصادر سنة 2012 ، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 11 - 69 ، وتعديل الأمر رقم 22 /69المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

2- تجربة نيجيريا في مكافحة الفساد:

تمثل نيجيريا إحدى الدول الأفريقية التي عانت ومازالت من وطأة الشعور بتنامي الفساد الإداري والمالي وتزايد الإحساس بأهمية معالجته ، نظراً لمخاطره التي تركت بصماتها الواضحة على حاضر ومستقبل نيجيريا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، حتى صار هما عاما يؤرق المواطن العادي في حياته اليومية، ومأزق ا حًرجا للحكومة التي تسعى لمواجهته والحد من تأثيراته المدمرة على الاقتصاد.

التنمية .

تحليل ظاهرة الفساد في نيجيريا

❖ **حجم الفساد**

- القطاع الإنشائي: الصفقات المشبوهة
- القطاع النفطي: تبديد الموارد النفطية
- قطاع الصحة والتعليم: الجهل والفقر وتدني الخدمات الصحية

- القطاع المصرفي: تهريب وغسيل الأموال

❖ **أسباب الظاهرة:**

- - السياسية: ضعف الحكومة والتداخل بين السياسة والمال
- - الاجتماعية: الجهل والتخلف والحروب الأهلية
- - الاقتصادية: الفقر، البطالة وتقلب العائدات النفطية
- - التشريعية والإدارية والتنظيمية: ضعف القوانين غياب المحاسبة والمسائلة ضعف الرقابة

❖ **أثار الظاهرة:**

- الاقتصادية: التخلف الفقر انعدام الخدمات الأساسية تراجع الاستثمارات

- الاجتماعية: قلة الفرص وغياب العدالة الاجتماعية

- السياسية: انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، غياب الديمقراطية

❖ **معالجة الظاهرة:**

الخصخصة، تكريس الديمقراطية، إنشاء لجان لمكافحة الفساد ، التعاون منظمات مكافحة الفساد الدولية.

ثانيا: أهم التجارب الرائدة في محاربة الفساد

1- تجربة سنغافورة

تعد سنغافورة من دول جنوب شرقي آسيا التي حققت المعجزة الآسيوية من خلال ما شهدتها إقتصاداتها من نمو سريع أدى إلى ازدهار اقتصادي وتنمية كان للدولة الدور البارز فيها ، والداعم للقطاع الخاص الذي بنى دعائم هذه التنمية. وما كان لهذا أن يحدث لولا إدراك الدولة لأهمية التخلص من كل ما يمكن أن يؤخر هذا التقدم والإزهار ،فكان من أولى أولوياتها هو تخفيض الفساد الإداري والمالي إلى ادني حد ممكن الأمر الذي ترك تأثيرات إيجابية ملموسة قادت الدولة إلى مرتبات أعلى في المنافسة الدولية .

❖ **حجم الظاهرة**

تعد سنغافورة من **الدول الصناعية** التي حققت درجات مرتفعة في مكافحة الفساد ، رغم ذلك فهي لا تخلو تماما من ممارساته التي أخذت فيها منحى آخر ،حيث شهد **القطاع الخاص** قضايا فساد وإفساد من خلال القيام بعمليات غير مشروعة في تعامله مع الدول الفقيرة .

❖ **أسباب انخفاض الظاهرة**

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض حجم الفساد الإداري والمالي في سنغافورة هي:

- **الأسباب السياسية:** استقرار النظام السياسي، وجود نظام ديمقراطي، الشفافية، الإعانات والمساعدات الحكومية.

- **الأسباب الاجتماعية** : ثقافة المجتمع وتماسكه، إشاعة السلوك التعاوني، وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد، الاهتمام بالتعليم (كما و نوع).

- **الأسباب الاقتصادية:** الأجور الجيدة، استخدام مبدأ التعويضات للعاملين، الاستقرار الاقتصادي الكلي، توزيع الموارد على نحو أكثر عدالة.

- **الأسباب التشريعية والإدارية والتنظيمية:** قوانين صارمة، أجهزة بيروقراطية مستندة إلى الكفاءة، إيجاد نظام حوافز يوفر الإطار الملائم للعمل بالنسبة للموظفين.

❖ **تأثيرات انخفاض الظاهرة**

- **التأثيرات الاقتصادية:** زيادة متوسط نصيب الفرد العادي من الناتج المحلي الإجمالي، إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، تخصيص أمثل للموارد، زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **التأثيرات الاجتماعية:** حصول أفراد المجتمع على العدالة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

- **التأثيرات السياسية:** عزز مكانة السلطة السياسية محليا ودوليا، قوى شرعية النظام السياسي بفعل الديمقراطية.

❖ **معالجة الظاهرة:**

- سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات

- تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.

- تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إليها.

- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال

2- تجربة الهند:

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999 ، على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية وهو أحد الهيئات الحكومية الهندية، نجد أن % 62 من الشعب الهندي يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، وأنهم يضطروا لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية، ثلث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، حيث أن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلي تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية، وتعمل المنظمات الأهلية الغير هادفة للربح بالهند بالمشاركة مع منظمة الشفافية للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي خفض مستويات الفقر في البلاد، تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري، تحقيق التنمية المستدامة، تطبيق مبادئ الديمقراطية وقامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد ووفقا لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة، والتي من بين أهم أهدافها الحد من انتشار الرشوة وتفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد وتحقيق مزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد وقد قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتحديد أهم الجوانب التي من الممكن أن يساهم فيها من أجل مكافحة الفساد.

3- التجربة الماليزية:

بدأ الفساد يتفشى بماليزيا، فكان هناك تحالف بين المجتمع المدني والحكومة مع توفر نية حقيقية للقضاء عليه فتم تبني خطة اعتمدت على ما يعرف بجهاز الخدمة المدنية في ماليزيا، والذي يتميز بوجود "دليل الإجراءات "الذي يحدد بدقة" مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ أي عمل، والزمن الذي يستغرقه ذلك، وصلاحيات الموظفين .فإذا لم يقم الموظف بما حدد له بدقة وضمن الزمن المحدد يُستنتج أنه فاسد، وبالتالي سيحاسب ."إضافة إلى ذلك فقد عملت ماليزيا على تقليل الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد، وذلك باستخدام نظام" إنهاء المعاملة بإجراء واحد "سعيا إلى قتل الروتين الإداري، كما اهتمت الدولة بالانضباط الإداري المتمثل في توقيع الموظفين في وقت دخولهم وخروجهم من العمل، ولا يُستثنى من ذلك أحد حتى رئيس الوزراء .وفوق ذلك كله توجد وكالة مخصصة لمكافحة الفساد الإداري، وقد مضت ماليزيا في هذا الاتجاه إلى حدّ افتتاح" أكاديمية مكافحة الفساد "عام 2005 لتأهيل الموظفين في هذه الوكالة وتدريبهم على تقصي الحقائق والمراقبة والتحقيق.